اجتماع أوبك+ خلال ساعات.. وهذا أقصى حد لخفض إنتاج روسيا

التغيير

تنطلق، خلال ساعات، فعاليات الاجتماع الطارئ لمنظمة أوبك وحلفائها، عبر الفيديو، لمناقشة تخفيض الإنتاج وتخفيف تخمة المعروض بالأسواق العالمية.

ومن المتوقع أن يكون الاجتماع الذي سيبدأ في الساعة الـ1400 بتوقيت غرينتش، أكثر نجاحا من الاجتماع الذي عقد في آذار/مارس وانتهى بالفشل في تمديد تخفيضات في الإمدادات، ما أطلق حرب أسعار بين آل سعود وروسيا، وهو ما أدى إلى انهيار في أسعار الخام.

ويأمل المنتجون في اجتماع الخميس، سد فجوة الخلافات بين روسيا وآل سعود، المصنفتين كثاني وثالث أكبر منتجين للنفط الخام في العالم، التي تصاعدت في آخر اجتماع للتحالف عقد في 5 مارس/ آذار الماضي.

وقال ديمتري بيسكوف المتحدث باسم الكرملين،لخميس، إن روسيا تريد تحركا منسقا مشتركا لتحقيق الاستقرار في أسواق النفط العالمية.

وردا على سؤال عما إذا كانت موسكو قد تلقت تأكيدات بأن الولايات المتحدة ستشارك في اتفاق، أشار الكرملين إلى تعليقات أدلى بها الرئيس فلاديمير بوتين الأسبوع الماضي عن أن إبرام اتفاق جديد سيكون ممكنا بالكاد بدون انضمام دول أخرى.

ولا يرغب أي من المنتجين حول العالم، في استمرار أزمة فائض المعروض وتراجع الأسعار، بالتزامن مع إعلان معظمهم حزم تحفيز بمليارات الدولار لتدارك التبعات الاقتصادية لوباء كورونا.

وقال مصدر روسي وآخر بأوبك، الخميس، إن آل سعود وروسيا ما زالا بحاجة لتسوية خلافات بشأن خطط تخفيضات كبيرة لإنتاج النفط العالمي، قبل ساعات من بدء محادثات بين أوبك وروسيا وآخرين بشأن مساع لدعم الأسعار.

وقال المصدر الروسي لرويترز: "لست متأكدا من الكيفية التي ستسوي بها روسيا وآل سعود خلافاتهما اليوم، قد تستمر جميعها".

وقال مصدران روسيان إن الحد الأقصى لخفض إنتاج النفط الروسي بموجب أي اتفاق عالمي بشأن الإمدادات سيبلغ مليوني برميل يوميا.

وقالت وكالة تاس للأنباء، الأربعاء، نقلا عن مسؤول بوزارة الطاقة الروسية لم تكشف عن هويته، إن روسيا مستعدة لخفض إنتاجها النفطي بمقدار 1.6 مليون برميل يوميا.

وقالت متحدثة باسم الوزارة إن روسيا مستعدة للمشاركة في اتفاق لخفض الإنتاج بين أكبر منتجي النفط الذين يشكلون ما يعرف بمجموعة أوبك+ بما يتماشى مع حصتها في إنتاج الخام للدول التي يشملها الاتفاق.

ويبلغ إنتاج النفط الروسي حوالي 11.29 مليون برميل يوميا.

وفشلت أوبك+ في مارس آذار في الموافقة على تمديد اتفاقها لخفض إنتاج النفط وهو ما أدى إلى انهيار

في أسعار الخام. وتضررت الأسعار أيضا من انتشار فيروس كورونا المستجد، لتهبط الشهر الماضي إلى أدنى مستوياتها في 18 عاما.